الأمم المتحدة S/2022/587

مجلس الأمن

Distr.: General
29 July 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أحيل إليكم طيه رسالة من سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، بخصوص عملية الملء الثالثة المتوالية لسد النهضة الإثيوبي الكبير (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

(توقيع) أسامة **عبد الخالق**
الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

100822 090822 22-11987 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 29 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لإطلاع مجلس الأمن على التطورات الأخيرة المثيرة للقلق البالغ فيما يتعلق بمسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير. وهذه مسألة ذات عواقب بالغة بالنسبة إلى مصر ولها تداعيات خطيرة على السلام والأمن في المنطقة.

ففي 26 تموز/يوليه 2022، أبلغت جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية جمهورية مصر العربية، من خلال رسالة إلكترونية غير رسمية، بأنها استأنفت، للسنة الثالثة على التوالي، الملء الأحادي الجانب لسد النهضة. وتجري هذه العملية في غياب أي اتفاق مع مصر والسودان ينظم ملء هذا السد وتشغيله ويضمن حماية الدول والمجتمعات المشاطئة الواقعة جهةَ المصب من آثاره الضارة المحتملة.

ولذلك، اختارت جمهورية مصر العربية، مرة أخرى، أن تبلغ مجلس الأمن، عملا بالمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة، أن مسألة سد النهضة وإصرار إثيوبيا في هذا الصدد على سياسة أحادية الجانب التي تنهجها يشكلان حالة تسبب، على النحو المنصوص عليه في المادة 34 من الميثاق، احتكاكا دوليا، يمكن أن يكون استمراره خطرا على السلام والأمن الدوليين. ويتعين على المجلس أن يفي بالتزاماته بموجب المادة 24 من الميثاق باتخاذ التدابير المناسبة لضمان تسوية مسألة سد النهضة وديا، الأمر الذي من شأنه أن يكفل الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة.

إن قرار إثيوبيا استئناف ملء سد النهضة ليس سوى أحدث إجراء في سياق سلسلة نمطية من الإجراءات الأحادية الجانب التي تشكل انتهاكات خطيرة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي وقانون المعاهدات، بما في ذلك اتفاق عام 2015 بشأن إعلان المبادئ، الذي انتهكته إثيوبيا ماديا في مناسبات متعددة. وتعترض مصر اعتراضا باتا وترفض رفضا قاطعا أعمال إثيوبيا الأحادية الجانب وانتهاكاتها للقانون الدولي التي تهدد بتقويض السلام والأمن الإقليميين.

كذلك، فإن استمرار الملء الأحادي الجانب لسد النهضة في غياب لأي اتفاق مع مصر والسودان يدل أيضا على تجاهل إثيوبيا الصارخ لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2021 (S/PRST/2021/18)، الذي أوعز إلى الدول الثلاث "التوصل سريعاً إلى صيغة نهائية لنصِ اتفاق مقبول وملزِم للأطراف بشأن ملء سد النهضة وتشغيله، وذلك في غضون إطار زمني معقول".

والواقع أنه لم يحرز أي تقدم في مفاوضات سد النهضة منذ الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في 8 تموز/يوليه 2021 واعتماده لاحقا بيان رئيس مجلس الأمن المذكور أعلاه، وعلى الرغم من جهود شركائنا، فإننا لسنا أقرب إلى إبرام اتفاق بشأن سد النهضة. وتقع المسؤولية عن هذا الوضع المقلق على عاتق إثيوبيا بشكل مباشر.

فعلى مدار 11 عاما من المفاوضات غير المثمرة، بما في ذلك خلال المحادثات الأخيرة، تبنت إثيوبيا موقفا عنيدا ومتصلبا كان القصد منه هو إشراك مصر والسودان في مسار تفاوضي غير مجد في وقت واصلت فيه بناء سد النهضة وملأه بغاية فرض الأمر الواقع على الدول المشاطئة الواقعة جهةَ المصب. ومن ناحية أخرى، تحلت مصر بقدر كبير من ضبط النفس، وأكدت مرارا وتكرارا اعترافها

باحتياجات إثيوبيا الإنمائية ودعمها لها، وواصلت التفاوض بحسن نية بهدف إبرام اتفاق بشأن سد النهضة يعود بالنفع على الأطراف جميعا. لكن من المؤسف أن جهود مصر، وجهود شركائنا، لم تؤت أكلها.

وفي هذا الصدد، كان تحدي إثيوبيا للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي وتجاهلها لحقوق ومصالح الدول المشاطئة الأخرى واضحا تماما في الرسائل الرسمية لممثليها. فعلى سبيل المثال، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن في 23 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/600)، ذكر وزير خارجية إثيوبيا أن "ملء وتشغيل سد النهضة دون التماس الموافقة من مصر والسودان هو الحد الأدنى من ممارسة هذا الحق السيادي من موقع بلد مشاطئ". وبالمثل، في رسالة لاحقة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن في 28 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/613)، ادعى وزير الخارجية الإثيوبي أن "إثيوبيا ليست ملزمة قانونا بالتوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان قبل ملء سد النهضة". وتكشف هذه الآراء عن نوايا إثيوبيا الحقيقية وافتقارها إلى الإرادة السياسية لإبرام اتفاق ملزم بشأن سد النهضة يكون نفعه متبادلا ويحقق التوازن بين مصالح الأطراف ومنافعها ويحافظ عليها.

وأود أيضا أن أؤكد أن مصر تشعر بقلق عميق بسبب تقاعس إثيوبيا عن إجراء الدراسات اللازمة بشأن الآثار البيئية والاجتماعية – الاقتصادية لسد النهضة، وهو ما يشكل انتهاكا آخر لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى المعلومات المقلقة المتعلقة بسلامة سد النهضة. فقد كشفت صور الأقمار الصناعية الأخيرة أن تصدعات وقعت على طول الواجهة الخرسانية للسد السرجي المرتبط بسد النهضة. وهذا يثير مخاوف عميقة بشأن الاستقرار والأمان الهيكليين لهذا المرفق وللسد الرئيسي. وهذا يشكل خطرا مباشرا على مجتمعات المصب في مصر والسودان. وتتضاعف حدة هذه المخاطر بسبب عدم قيام إثيوبيا، حتى الآن، بتزويد مصر بأي معلومات أو دراسات تتعلق بتصميم المستوى الثاني لسد النهضة.

وقد سعت إثيوبيا، علاوة على ذلك، إلى استغلال المفاوضات بشأن سد النهضة لتقنين حق مطلق وغير مقيد في تنفيذ مشاريع مقبلة على طول نهر النيل. وجلي أن إثيوبيا لا تعير اهتماما للامتثال، لا في الحاضر ولا في المستقبل، لمبادئ القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما فيها الالتزام بعدم التسبب في ضرر كبير، وواجبات الإخطار المسبق والتشاور والتعاون، ومبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمجاري المائية الدولية. ويعكس هذا الموقف إصرار إثيوبيا على معارضة مبدأ التعاون الفعال والقوي عبر الحدود فيما يتعلق بالمجاري المائية الدولية، وقد تجلى في عدة مناسبات في موقف إثيوبيا المعزول، الذي يرفض تكرار تأكيد هذا المبدأ في إعلانات الأمم المتحدة وقراراتها.

ويشير سجل المفاوضات المستمرة لأكثر من عقد من الزمن بشأن سد النهضة إلى أن أهداف إثيوبيا لا تقتصر على توليد الطاقة الكهرمائية لأغراض التنمية. بل يبدو أن إثيوبيا عازمة على تحويل النيل إلى أداة للنفوذ السياسي والسيطرة. وبالنسبة لمصر، وهي البلد الأشد جفافا في العالم والذي يعتمد اعتمادا كليا على النيل كمصدر وحيد للرزق، فإن هذا وضع من شأنه أن يشكل تهديدا لا يطاق لأمنها وبقائها ومن شأنه أن يعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر. وفي هذا الصدد، وبينما تواصل الحكومة المصرية التحلي بضبط النفس، فإنها ستظل متيقظة في حرصها على الوفاء بالتزامها ومسؤوليتها بشأن حماية حقوق الشعب المصري ومصالحه ووجوده.

وختاما، فقد وجهت مصر انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة وفاء منها بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. وبالنظر إلى مسؤوليات المجلس الفريدة المنصوص عليها في الميثاق، ينبغي له أن ينظر نظرا فعليا في مسألة سد النهضة لضمان التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة على الفور، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2021/18). وحل هذه المسألة ليس وحسب ضروريا لحماية السلام والأمن وصونهما في جميع أنحاء المنطقة فحسب، وإنما سيسهم أيضا في جهودنا الجماعية لتحقيق مزيد من الرخاء لشعوبنا.

(توقيع) سامح **شكري**
وزير الخارجية
جمهورية مصر العربية